الأمم المتحدة

TD/B/C.I/MEM.2/37

Distr.: General
3 August 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالسلع الأساسية والتنمية
الدورة التاسعة
جنيف، ١٢-١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

الاعتماد على السلع الأساسية وأهداف التنمية المستدامة

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

في غضون السنوات الخمس عشرة التي سيتعين فيها على البلدان تحقيق أهداف التنمية المستدامة، سيضطلع قطاع السلع الأساسية بدور حيوي في تيسير بلوغ هذه الأهداف، وخاصة في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. فالإدارة المستدامة لقطاع السلع الأساسية بإمكانها أن تغذي النمو الاقتصادي العالمي مع الحد في الوقت نفسه من البصمة البيئية للأنشطة البشرية، وستكون لها أهمية بالغة في توفير فرص العمالة اللائقة وتطوير الأعمال التجارية وزيادة إيرادات المالية العامة. وفي المقابل، فإن استمرار ممارسات سوء الإدارة في قطاع السلع الأساسية يمكن أن يصعِّب من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بسبب التدهور البيئي، ونزوح السكان، وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية الذي يزداد سوءاً، والنزاعات المسلحة، والتهرب الضريبي والفساد. وتناقش هذه المذكرة العلاقات المعقدة بين التنمية في قطاع السلع الأساسية وأهداف التنمية المستدامة، وخاصة الأهداف والغايات المتعلقة بالأمن الغذائي وأمن الطاقة، وإضافة القيمة للسلع الأساسية، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية.

GE.17-13320(A)
1713320

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

١- في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعددها ١٩٣ دولة أهداف التنمية المستدامة التي يتعين أن تسترشد بها سياسات التنمية على مدى الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وتمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خطة العمل الأكثر شمولاً في العالم للإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية والتنمية الاقتصادية. وسيتطلب تحقيق هذه الأهداف بذل جهود غير مسبوقة من ناحية التعاون والتضافر فيما بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية.

٢- وفي غضون السنوات الخمس عشرة التي سيتعين فيها على البلدان تحقيق أهداف التنمية المستدامة، سيضطلع قطاع السلع الأساسية بدور حيوي في تيسير بلوغ هذه الأهداف في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. فالإدارة المستدامة لقطاع السلع الأساسية بإمكانها أن تغذي النمو الاقتصادي العالمي مع الحد في الوقت نفسه من البصمة البيئية للأنشطة البشرية. ويعتبر الحد من انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بإنتاج السلع الأساسية واستخدامها هاماً بالنسبة للتخفيف من آثار تغير المناخ. وسيدعم تحسين إمكانية الحصول على الغذاء والطاقة الجهود الرامية إلى الحد من الجوع والفقر مع القيام في الوقت ذاته بزيادة الرفاه. وفي البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ستتسم هذه السلع بأهمية بالغة أيضاً في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال توفير فرص العمالة اللائقة وتطوير الأعمال التجارية وزيادة إيرادات المالية العامة وتنمية الهياكل الأساسية.

٣- وفي المقابل، فإن استمرار ممارسات سوء الإدارة في قطاع السلع الأساسية يمكن أن يصعِّب من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بسبب التدهور البيئي، ونزوح السكان، وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية الذي يزداد سوءاً، والنزاعات المسلحة، والتهرب الضريبي والفساد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف النتائج في مجال الحد من استخدام مصادر الطاقة الملوِّثة يمكن أن يترك تأثيراً بالغاً على الجهود المبذولة لتعزيز الأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ في البلدان النامية. وبالمثل، فإن الإخفاق في التوزيع الملائم للغذاء وغيره من السلع الأساسية مثل الطاقة فيما بين البلدان وداخل كل منها سيجعل من الصعب القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠، حسبما تدعو إليه أهداف التنمية المستدامة.

٤- وبالتالي، فإن التفاعلات بين التطورات في قطاع السلع الأساسية وأهداف التنمية المستدامة متعددة ومعقدة. فهي تنطوي على عملية دينامية لتحول المجتمعات، بما يوجد فرصاً لبناء اقتصادات مستدامة ومبتكرة في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على قاعدة الموارد الطبيعية والبيئة للأجيال المقبلة. ويعد تحسين إدارة قطاع السلع الأساسية أحد الأولويات الرئيسية في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المبينة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتعتبر الأهداف والغايات التالية موضع اهتمام خاص: (أ) الأمن الغذائي وأمن الطاقة (الغايات ٢-أ، و٢-ب، و٢-ج، و٧-١،

و٧-ب)[١]؛ (ب) إضافة القيمة إلى السلع الأساسية (الغاية ٩-ب)[٢]؛ (ج) تحسين إدارة الموارد الطبيعية بزيادة كفاءة الموارد واستخدام مصادر الطاقة المتجددة (الأهداف ١٢ و١٤ و١٥)[٣].

٥- وتناقش هذه المذكرة التفاعلات بين الاعتماد على السلع الأساسية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ثلاثة أجزاء. فيحلل الفصل الثاني من المذكرة الفرص والتحديات المرتبطة بوفرة الموارد الطبيعية في ضوء أهداف التنمية المستدامة. ويحدد الفصل الثالث التحديات المحددة التي تحتاج البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية إلى مواجهتها من أجل زيادة فرصها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويقترح الفصل الرابع بعض الخيارات السياساتية التي يمكن للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية أن تنظر في اعتمادها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً- وفرة الموارد الطبيعية: الفرص والتحديات

ألف- توفير الفرص من الإدارة الجيدة للسلع الأساسية

٦- تعد إيرادات الصادرات من السلع الأساسية ضرورية لعدد من البلدان النامية المعتمدة على هذه السلع[٤]. فعلى الرغم من تقلب أسعار السلع الأساسية وآثارها غير المؤكدة على التنمية، فقد أثبتت هذه السلع أنها نعمة لبضعة بلدان يدار فيها قطاع السلع الأساسية بشكل جيد، نظراً لمساهمتها الهامة في التنمية[٥]. وعلى سبيل المثال، تمكنت شيلي، وهي أكبر مصدري

(١) تحدد خطة عمل التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المسائل التالية في هذا الخصوص: الغاية ٢-أ: "زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزّز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً"؛ الغاية ٢-ب: "منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقاً لتكليف جولة الدوحة الإنمائية"؛ الغاية ٢-ج: "اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية الغذائية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها"؛ الغاية ٧-١: "ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام ٢٠٣٠"؛ الغاية ٧-ب: "توسيع نطاق البنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لبرامج الدعم الخاصة بكل منها على حدة، بحلول عام ٢٠٣٠".

(٢) الهدف ٩، الغاية ٩-ب: "دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى".

(٣) الهدف ١٢: "ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة"؛ والهدف ١٤: "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة"؛ والهدف ١٥: "حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي".

(٤) UNCTAD, 2015, *State of Commodity Dependence 2014*. UNCTAD/SUC/2014/7. Geneva and New York.

(٥) Extractive Industries Transparency Initiative, 2016, *2016 Progress Report. From Reports to Results*. Oslo.

النحاس في العالم، من استخدام ثروتها المعدنية لتنويع اقتصادها المحلي، إلى حد ما، من خلال تطوير الروابط اللاحقة للاستخراج. وكان ذلك نتيجة لسياسات عززت تهيئة بيئة مواتية قوية وتعاون ناجح بين القطاعين العام والخاص. ومن خلال شركة كودِلكو (Codelco) المملوكة للدولة، وهي أكبر شركة في العالم لاستخراج النحاس، تعززت مشاركة أصحاب المصلحة المحليين في سلسلة القيمة الخاصة بالنحاس. ودخلت شركات خاصة أخرى تعمل في مجال استخراج النحاس في شراكات مع كودِلكو لدعم شبكة الموردين المحلية. وساعد ذلك على إيجاد اقتصاد محلي نشط داخل قطاع النحاس وخارجه على السواء. ونتيجة لذلك، نجحت شيلي في تنويع صادراتها من المنتجات النحاسية وغير النحاسية.

٧- وبالمثل، تساعد صناعة فول الصويا في الأرجنتين والبرازيل هذين البلدين على تحسين أدائهما الاجتماعي والاقتصادي، رغم أن الأثر البيئي لهذه الصناعة قد أثار بعض الجدل. فالصويا التي عززها ارتفاع نسبي في الأسعار، تساهم بقدر كبير في النمو الاقتصادي، حيث تدر فوائض تجارية وعلى مستوى المالية العامة. واستخدمت البرازيل المكاسب غير المتوقعة من قطاع فول الصويا لوضع نهج يستند إلى قطاع الأعمال التجارية الزراعية الموجهة نحو التصدير من أجل تعزيز المزيد من الإدماج للفقراء والضعفاء، من خلال برامج الحماية الاجتماعية مثلاً[٦]. وقد تراجع نجاح هذا النهج بشدة مع تراجع أسعار فول الصويا، ولكنه يبرز الكيفية التي يمكن بها لسلعة أساسية أن تدعم التنمية الشاملة للجميع.

٨- وفي بعض الحالات، تمكنت بلدان نامية معتمدة على السلع الأساسية من الإفلات من فخ الاعتماد على هذه السلع، حيث قللت من تعرضها للتقلبات المفاجئة في الأسواق الدولية للسلع الأساسية ومهدت الطريق أمام التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، نوعت كوستاريكا من اقتصادها، من التخصص في البن والموز إلى مشاريع صناعية وكذلك خدمات أكثر تقدماً. ونتيجة لذلك، تحسنت شروطها للتبادل التجاري بشدة اعتباراً من فترة الثمانينيات، رغم أن أسعار الموز والبن ظلت متقلبة. وظل النمو الاقتصادي لكوستاريكا مرتبط بقوة بعائدات التصدير، مع تراجع ارتباطه تدريجياً بصادراتها من السلع الأساسية. وتحققت هذه النتائج بالدرجة الأولى من خلال السياسات العامة التي آثرت الاستثمارات الموجهة نحو التنوع الاقتصادي[٧]. ويبرز ذلك دور السياسات العامة التي يمكن أن تحول "لعنة السلع الأساسية" إلى نعمة.

٩- وفيما يتجاوز نمو إجمالي الناتج المحلي، يمكن أيضاً للإدارة المستدامة للسلع الأساسية أن تسهم في الابتكارات وفي التحول الاقتصادي الهيكلي اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة[٨]. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إجراءات سياساتية رئيسية تستهدف تحسين الإنتاجية، والابتكار، وفتح أسواق جديدة للصادرات. وبالتالي، فإن زيادة كفاءة الموارد تحسن من إنتاجية رأس المال والعمالة، وتتيح في الوقت نفسه سبلاً جديدة لتحقيق القيمة ومعالجة القضايا البيئية. ويمكن أيضاً

(٦) *تقرير* الأونكتاد *عن السلع الأساسية والتنمية* لعام ٢٠١٧، تقرير مقبل.

(٧) GFC Ferreira, PAG Fuentes and JPC Ferreira, 2017, The successes and shortcoming of Costa Rica exports diversification policies. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) Working Paper, Rome. (ورقة عمل مقبلة).

(٨) Organization for Economic Cooperation and Development, 2011, Towards green growth. A summary for policymakers. Paris.

للجهات الفاعلة في مجال السلع الأساسية أن تحفز الطلب على التكنولوجيات والسلع والخدمات المراعية للبيئة والتي يمكن أن توجِد فرص عمل جديدة.

١٠- ولكن يُتوقع أن ينطوي إحداث التحول في قطاع السلع الأساسية على تغييرات هامة في سوق العمل. فبعض الأنشطة في هذا القطاع سيتهددها فقدان الوظائف، مما يثير الحاجة إلى توفير الدعم من أجل إعادة توزيع العمال على الأنشطة القديمة وتلك الآخذة في التوسع. ومع ذلك، ثمة إمكانية بارزة لإيجاد الوظائف، حسبما تُظهر التطورات في قطاع الطاقة المتجددة. فمن الممكن إيجاد ما يصل إلى ٢٠ مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم بحلول عام ٢٠٣٠ في مجال توليد الطاقة المتجددة وتوزيعها[٩].

باء- ربط الاعتماد على السلع الأساسية بانخفاض التنمية البشرية والآفاق الإنمائية غير المبشرة

١١- في المتوسط، ثبت وجود علاقة سلبية بين الاعتماد على السلع الأساسية والتنمية البشرية. فقد تم تحديد عدد من قنوات الانتقال التي يؤثر من خلالها الاعتماد على السلع الأساسية سلباً في نتائج التنمية. وتشمل هذه القنوات روابط مباشرة وغير مباشرة كذلك، يتعلق أهمها بآثار شروط التبادل التجاري، وتحديات السياسة النقدية والسياسة المالية العامة، وقنوات الاقتصاد الجزئي[١٠].

١٢- وفقاً لفرضية بريبيش - سينغر (Prebisch–Singer)، فإن شروط التبادل التجاري للاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية الأولية تنحو إلى التدهور في الأجل الطويل بسبب التراجع الطويل الأجل لأسعار السلع الأساسية الأولية مقارنة بأسعار السلع المصنعة[١١]. وبالتالي، فإن القيمة النسبية لهذه الصادرات تأخذ اتجاهاً نزولياً، مما يخفض من القوة الشرائية للصادرات من السلع الأساسية معبراً عنها بقيمة الواردات. ومن ثم، فإن الاعتماد على الصادرات من السلع الأساسية - في معظم البلدان النامية - لم يشكل أساساً قابلاً للاستمرار لاستراتيجية إنمائية طويلة الأجل. وفضلاً عن ذلك، فإن كلاً من الصدمات والتقلبات التي تتعرض لها شروط التبادل التجاري تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وحيث يرتبط الفقر عكسياً بنمو إجمالي الناتج المحلي واستقرار هذا النمو، فإن الاعتماد على السلع الأساسية كثيراً ما يرتبط بارتفاع مستويات الفقر، على النحو المبين أدناه.

١٣- ويؤثر أيضاً عدم الاستقرار بسبب تقلبات أسعار السلع الأساسية على إيرادات الحكومات وتدفقات رأس المال الداخلة، مما يمكن أن يشكل ضغطاً على الميزانية وميزان المدفوعات في البلدان النامية المعتمدة على هذه السلع. وحيث تعتمد الإيرادات العامة لهذه البلدان على صادرات السلع الأساسية، فإن صدمات الأسعار تقلل من الحيز السياساتي للحكومات. ويتسبب ذلك في إحداث مستوى مرتفع من عدم اليقين فيما يتعلق باستمرارية

(٩) المرجع نفسه.

(١٠) تستند المناقشة التالية إلى النسخة المقبلة *لتقرير السلع الأساسية والتنمية* لعام ٢٠١٧.

(١١) HW Singer, 1950, [United States of America] foreign investment in underdeveloped areas: The distribution of gains between investing and borrowing countries. *American Economic Review, Papers and Proceedings*, 40:473–485.

البرامج الاجتماعية وتطوير الهياكل الأساسية وغير ذلك من مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفضلاً عن ذلك، فإن تقلب أسعار السلع الأساسية كثيراً ما يرتبط بارتفاع التقلبات في الأسعار المحلية والتضخم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقلبات الكبيرة في سعر الصرف المرتبطة بالاعتماد على السلع الأساسية يمكن أن تقلل من نمو الإنتاجية في الأجل الطويل(١٢).

١٤- وعلى المستوى الجزئي، فإن التقلبات القاسية في الأسعار تصعِّب من القرارات والتخطيط المالي على الصعيد الفردي، وخاصة بالنسبة للأسر المعيشية الفقيرة التي ليس لديها مدخرات للتخفيف من أثر التقلبات الاقتصادية إجمالاً. فانخفاض أسعار السلع الأساسية وما تقدمه من إيرادات يمكن أن يسفر عن تأجيل المنتجين والأسر المعيشية لنفقات استثمارية هامة، في مجالات منها الصحة والتعليم. وعلى سبيل المثال، عندما انخفضت أسعار المنتجين للبن بأكثر من ٥٠ في المائة في عشرة من أقل البلدان نمواً بعد فترة من تراجع عام في الأسعار من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠، تقيدت بشدة قرارات منتجي البن فيما يتعلق بالاستهلاك والاستثمار(١٣). ويمكن للزيادات في أسعار السلع الأساسية أيضاً أن تؤثر سلباً على المنتجين المحليين والأسر المعيشية في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. فالزيادات في أسعار الغذاء والطاقة تؤثر على القوة الشرائية للأكثر فقراً، وخاصة منهم المشتري الصافي للأغذية. ويتسبب ذلك في تفاقم انعدام الأمن الغذائي مما قد يؤدي إلى جوع وسوء تغذية مزمنين وآثار سلبية كبيرة على الصحة ورأس المال البشري في الأجل الطويل. وفي الأجل المتوسط، يمكن لارتفاع أسعار الغذاء أن يحفز الاستثمارات، بشرط أن يمتلك أصحاب الحيازات الصغيرة أراضيهم ويتمكنون من الحصول على عوامل الإنتاج المحلية والمدخلات الزراعية اللازمة للتوسع في الإنتاج.

١٥- وتساعد هذه الصلة على فهم سبب الارتباط القوي للاعتماد على السلع الأساسية بالفقر في العديد من البلدان. وتُظهر الإحصاءات الحديثة أن ٦٤ في المائة من البلدان النامية معتمدة على صادرات السلع الأساسية، بينما تعتمد ٤٥ منها على واردات هذه السلع(١٤). ويعيش ما يقرب من ربع إجمالي سكان العالم في بلدان نامية معتمدة على السلع الأساسية (الشكل ١). وفضلاً عن ذلك، فإن الاعتماد على السلع الأساسية ينتشر بشكل خاص بين أقل البلدان نمواً، حيث يعتمد ٧٩ في المائة منها على صادرات هذه السلع(١٥).

(١٢) P Aghion, D Hemous and E Kharroubi, 2009, Credit constraints, cyclical fiscal policy and industry growth. Working Paper No. 15119, National Bureau of Economic Research, Cambridge (Massachusetts), United States of America.

(١٣) UNCTAD, 2002, *The Least Developed Countries Report 2002: Escaping the Poverty Trap* (United Nations publication, Sales No. E.02.II.D.13, New York and Geneva).

(١٤) يعد البلد معتمداً على صادرات السلع الأساسية عندما تكون ٦٠ في المائة على الأقل من صادراته من البضائع من مجموعة السلع الأساسية. ويعد البلد معتمدا على واردات السلع الأساسية عندما يكون نصيبها من قيمة واردات الغذاء والوقود في مجموع الواردات من البضائع ٠,٣ أو أكثر. وهذا الحد يعتبر المتوسط بالنسبة للبلدان النامية في الفترة ١٩٩٥-٢٠١٤.

(١٥) *تقرير* الأونكتاد *عن السلع الأساسية والتنمية* لعام ٢٠١٧، تقرير مقبل.

الشكل ١

السكان في عام ٢٠١٥، حسب عدد المقيمين

(نسبة مئوية)

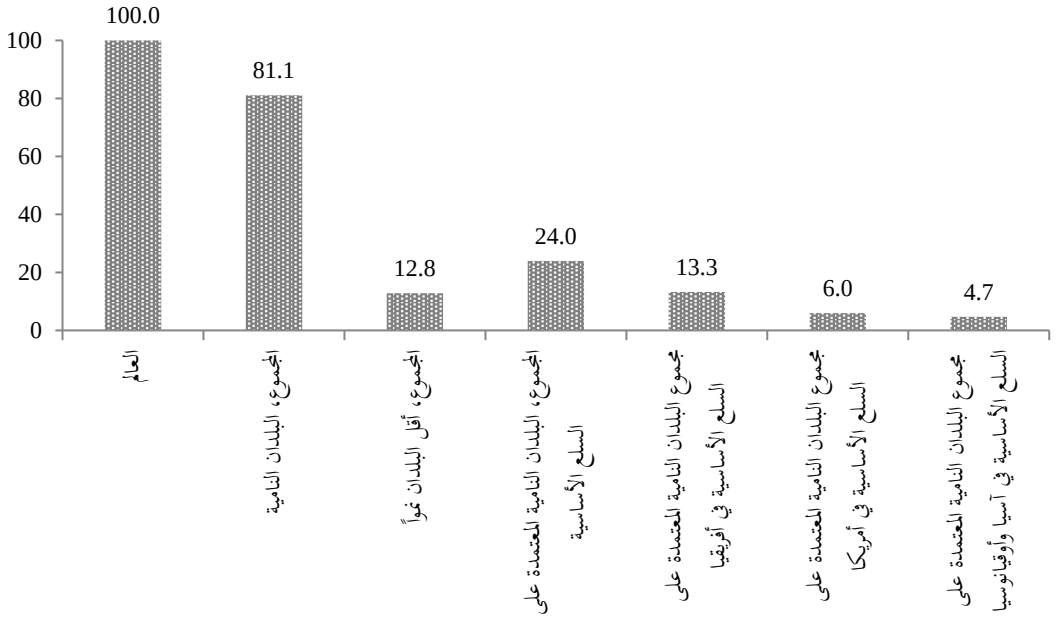

المصدر: الأمم المتحدة، ٢٠١٥، التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٥ – النتائج الرئيسية والجداول المسبقة، نيويورك [United Nations, 2015, World Population Prospects: The 2015 Revision - Key Findings and Advance Tables, New York].

١٦- ويماثل توزيع السكان داخل البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وخارجها توزيع الفقر. فالفقر أكثر انتشاراً في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية حيث يكون المعدل المتوسط للفقر، مُقاساً بنسبة السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة يومياً وفق تعادل القوة الشرائية (في عام ٢٠١١)، ٢٨ في المائة، أي ضعف المعدل في البلدان النامية كمجموعة. ويرتفع الفقر على وجه الخصوص في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في أفريقيا، حيث يعيش ٤٢ في المائة من السكان تحت خط الفقر (الشكل ٢). وفي المقابل، ينخفض الفقر لدى البلدان النامية الأمريكية والآسيوية المعتمدة على السلع الأساسية، ولكن ليس من الواضح ما إذا كان ذلك يعبر عن إدارة أفضل للموارد الطبيعية في هاتين المنطقتين. ونتيجة لذلك، فإن ما مجموعه ٤٠٠ مليون شخص تقريباً سيحتاجون إلى إنقاذهم من الفقر بحلول عام ٢٠٣٠ حتى تتحقق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

الشكل ٢

عدد الفقراء في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، حسب المنطقة[أ]

(نسبة مئوية)

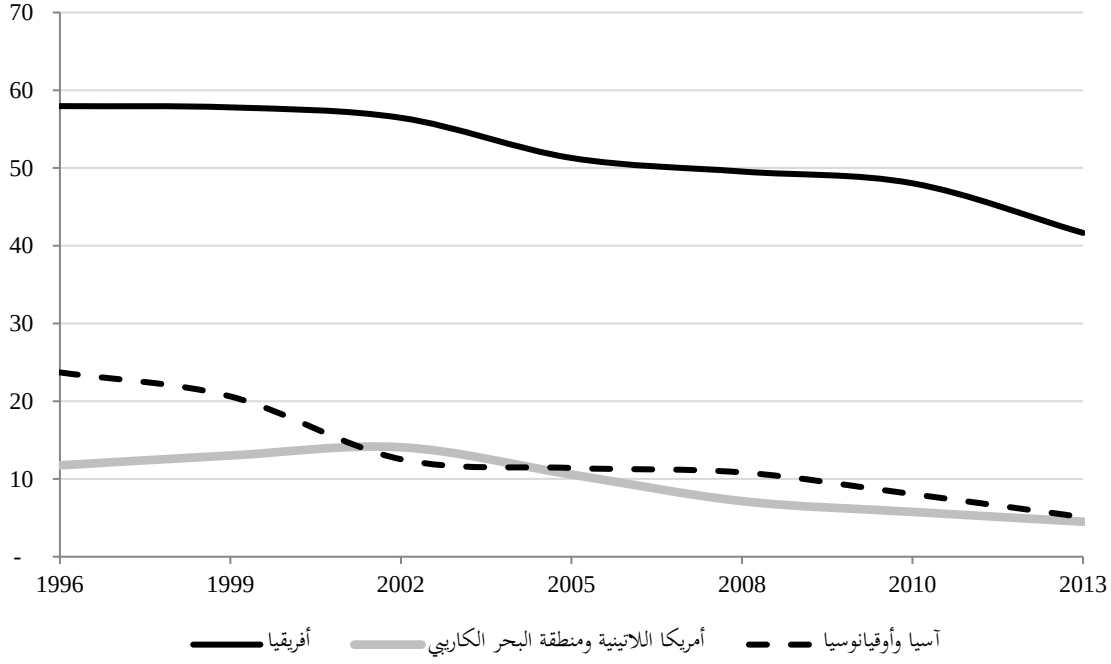

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد (بيانات التجارة)؛ World Bank Povcalnet (عدد الفقراء)

ملاحظة: معدلات التراجع، ١٩٩٨-٢٠١٣: أفريقيا، -٢٨ في المائة؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، -٦٢ في المائة؛ آسيا وأوقيانوسيا، -٧٩ في المائة.

(أ) معظم بلدان غربي آسيا غير مشمولة بهذا التعداد حيث لا تتوافر بيانات عن الفقر فيها. وتعد الإمارات العربية المتحدة والبحرين والجمهورية العربية السورية والعراق وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية واليمن من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية ولكن لا توجد لدى أي منها بيانات طويلة الأجل عن الفقر. وفضلاً عن ذلك، لم تُدرج بلدان أخرى بسبب نقص البيانات: إريتريا والصومال (شرقي أفريقيا)، غينيا الاستوائية (وسط أفريقيا)، الجزائر وليبيا (شمالي أفريقيا)، كوبا (منطقة البحر الكاريبي)، أفغانستان (جنوبي آسيا)، بروني دار السلام وميانمار (جنوب شرقي آسيا)، ناورو وبالاو (أوقيانوسيا).

١٧- ويبدو أن العلاقة السلبية بين الاعتماد على السلع الأساسية والتنمية البشرية أقوى في حالة الاعتماد على استيراد السلع الأساسية منها في حالة الاعتماد على تصدير السلع الأساسية، وخاصة بالنسبة للاعتماد على استيراد الغذاء والوقود، على النحو المبين في الشكل ٣[١٦]. ويُظهر المزيد من البحث باستخدام تحليل الانحدار التقسيمي أن الأثر السلبي للاعتماد على السلع الأساسية على التنمية البشرية يتراجع مع تزايد دليل التنمية البشرية. ويشير ذلك إلى أن الاعتماد على السلع الأساسية يؤثر بشكل متفاوت على البلدان وفقاً لمستويات التنمية البشرية فيها. وعلى وجه الخصوص، يبدو أن أهمية قطاع السلع الأساسية مرتبطة إيجابياً بالتنمية البشرية في بعض البلدان المتقدمة مثل أستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. ويوحي ذلك بأن الاعتماد على السلع الأساسية يتعين ألا يُعتبر مسألة قضاء وقدر؛ فالسلع الأساسية بإمكانها تحفيز التنمية الاقتصادية ويمكن تحويل "لعنة الموارد" إلى نعمة.

(١٦) JD Nkurunziza, K Tsowou and S Cazzaniga, 2017, Commodity dependence and human development, *African Development Review*, 29(S1):27–41.

الشكل ٣

دليل التنمية البشرية ونسب الاعتماد على السلع الأساسية في الصادرات والواردات

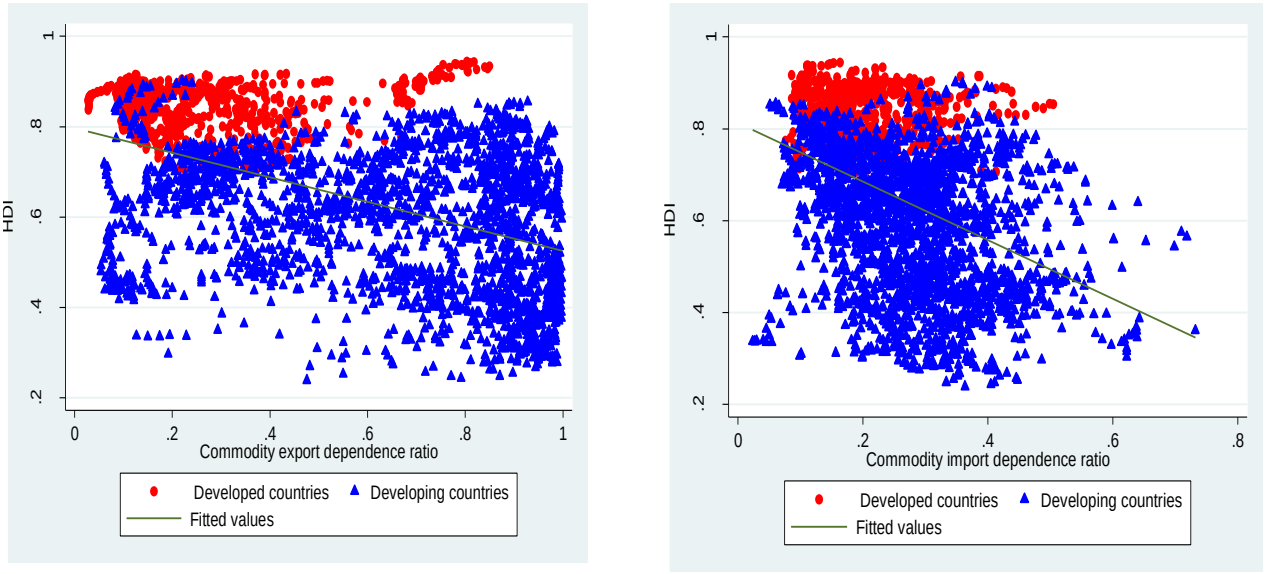

المصدر: استناداً إلى قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد (بيانات التجارة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بيانات دليل التنمية البشرية).

١٨- ويلزم أن تتصدى البلدان المعتمدة على السلع الأساسية التي تعاني من الفقر لأربعة تحديات رئيسية على الأقل كالتالي:

التحدي رقم ١: آثار التعرض لتقلبات الأسعار على الاقتصاد الكلي

١٩- تتسبب تقلبات أسعار السلع الأساسية في حدوث اضطرابات هامة على صعيدي الاقتصاد الكلي والجزئي في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. فتقلب الإيرادات من العملة الأجنبية تقوض بشدة من قدرة هذه البلدان على إدارة اقتصاداتها بتقييد حيزها السياساتي. كما يضعف تراجع إيرادات التصدير من تكوين رأس المال، مما يعوق الجهود الرامية إلى التنويع بأنشطة ذات إنتاجية أعلى.

٢٠- وحيث إن تقلب أسعار السلع الأساسية قد أصبح سمة أصيلة في أسواقها، تضخمت خلال فترة ازدهار السلع الأساسية ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١١ لأسباب منها إضفاء الطابع المالي على أسواق هذه السلع، فإن من الصعب بشكل خاص على اقتصادات البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية أن تضع خطط الاستثمار الطويل الأجل اللازمة لدعم التعليم والصحة وغيرها من أولويات التنمية. ومن أجل التكيف مع تقلبات أسعار السلع الأساسية، أعدت بعض البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية أدوات مثل صناديق الثروة السيادية، حيث تدخر خلال مراحل ارتفاع الأسعار وتسحب من هذه المدخرات عند تراجع الأسعار. وفي واقع الأمر، تتعطل هذه الأدوات في معظم البلدان التي تستخدمها لأن فترات التراجع في أسعار السلع الأساسية تعد عموماً أطول بكثير من فترات ازدهار هذه الأسعار. ونتيجة لذلك، انهار العديد من صناديق الثروة السيادية. وتتحمل البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية بالفعل نصيباً غير متناسب من تكاليف التسوية العالمية لتقلبات أسواق السلع الأساسية. وتعوق هذه الحالة بدورها جهود هذه البلدان الرامية إلى الحد من ضعفها أمام

الصدمات الخارجية من خلال التحول الاقتصادي الهيكلي وإلى تنفيذ استراتيجيات إنمائية طويلة الأجل يمكن أن تساعدها على تجنب الاعتماد على السلع الأساسية. ومن ثم، صنف الأونكتاد – في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ – ٩١ بلداً باعتبارها من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، بزيادة نسبتها ١١ في المائة مقارنة بما عدده ٨٢ بلداً مندرجاً تحت هذا التصنيف في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

التحدي رقم ٢: معاناة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من "الداء الهولندي"

٢١- خلال فترات ارتفاع أسعار السلع الأساسية، تشهد البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية تدفقاً للعملة الأجنبية، مما يزيد الطلب على العملة المحلية ويسهم في المغالاة في قيمتها. وهذا يُضعف من تنافسية هذه البلدان في أسواق التصدير مع تشجيع الواردات من السلع الاستهلاكية. وفضلاً عن ذلك، وفي البلدان ذات أسعار الصرف الثابتة، يعزز القدر الكبير من التدفقات الداخلة من العملة الأجنبية الطلب المحلي، مما يشكل ضغطاً تضخمياً إضافياً يؤدي إلى عدم الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي. وتؤثر هاتان النتيجتان سلباً على الاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن البلدان المعتمدة على الصناعات الاستخراجية، وهي مشاريع كثيفة الاستخدام لرأس المال نسبياً، تشهد فيها الاستثمارات تركزاً في القطاعات التي تتيح عدداً محدوداً من الوظائف المحلية. وهذا ما حدث مع استكشاف واستغلال احتياطات كبيرة من الغاز في هولندا عام ١٩٥٩. فقد زادت الصادرات على نحو لافت ولكن الاقتصاد المحلي شهد حالة من الضعف في نفس الوقت. فارتفع معدل البطالة من ١,١ في المائة إلى ٥,١ في المائة في الفترة ما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٧، وتراجعت استثمارات الشركات.

٢٢- وما أُطلق عليه حينها "الداء الهولندي" يبين التحدي الذي واجهته معظم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على مدى العقود الأربعة الماضية. فهي لم تكافح فقط ضد آثار عدم استقرار إيراداتها من التصدير بسبب تقلب أسعار السلع الأساسية، بل اضطرت أيضاً إلى مواجهة نتائج تقويض تنافسيتها الدولية خلال فترات ارتفاع أسعار هذه السلع.

التحدي رقم ٣: تركز القيمة العالمية بعيداً عن البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية

٢٣- نظراً لزيادة تركز إنتاج السلع الأساسية على الصعيد الدولي في سلاسل القيمة العالمية، فإن البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية تجد نفسها حبيسة السلاسل المدفوعة بالمشترين، التي يتحكم فيها تجار تجزئة ومشترو أصناف عالميون. وعلى الصعيد العالمي، فإن التركز المتنامي للدمج التجاري والرأسي لشركات كبرى يضر بالمنتجين المحليين. وتتعرض قدرة التجارة الدولية على العمل كمحرك للحد من الفقر إلى التهديد بسبب كيفية تنظيم سلاسل القيمة العالمية. وعلى سبيل المثال، تتحكم الشركات عبر الوطنية في أكثر من ٦٠ في المائة من سوق البن العالمية؛ وهذا يقلل من مشاركة منتجي البن في عمليات تحديد الأسعار، مما يعوق الإنتاج المستدام والتنويع الاقتصادي في البلدان المصدرة للبن[١٧]. ويُلاحظ نمط مماثل بالنسبة للكاكاو، حيث تداولت أكبر ثلاث شركات في تجارة وتجهيز الكاكاو حوالي ٥٠ إلى ٦٠

(١٧) UNCTAD, 2013, *Commodities and Development Report. Perennial Problems, New Challenges and Evolving Perspectives*, UNCTAD/SUC/2011/9, New York and Geneva.

في المائة من إنتاج الكاكاو في العالم في عام ٢٠١٣. وتتحكم أربع شركات عبر وطنية في أكثر من ٦٠ في المائة من عمليات طحن الكاكاو في العالم[١٨].

التحدي رقم ٤: سوء الإدارة

٢٤- تواجه البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية تحديات محددة تتعلق بتخصصها التجاري. فكثيراً ما يشكل إنتاج وتصدير السلع الأساسية، وخاصة أنواع الوقود والمعادن، عقبة أمام عمليات بناء الدولة، وينحو إلى الارتباط بضعف الإدارة. وينتج ذلك عن انعدام الشفافية في معظم صناعات السلع الأساسية وما يرتبط بذلك من تركز الثروة الناتجة. وقد يؤدي ذلك إلى منازعات خاصة بالتوزيع، سواء محلياً أو دولياً. ونتيجة لذلك، فإن قدرة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على تنفيذ واتباع سياسات لصالح التنمية المستدامة تتعطل بشدة، مما يشكل عقبة إضافية لمعظم هذه البلدان في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً- البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وأهداف التنمية المستدامة

٢٥- هناك ثلاثة من أهداف التنمية المستدامة المدرجة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يبدو أنها مرتبطة بشكل أكثر تحديداً بالتحديات التي تواجهها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وهي: تحقيق الأمن الغذائي وأمن الطاقة، وإضافة القيمة للسلع الأساسية، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية عن طريق زيادة كفاءة الموارد واستخدام الطاقة المتجددة[١٩].

ألف- القضايا المتكررة في مجال انعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة

٢٦- يعد الحد من الجوع وسوء التغذية والقضاء عليهما بحلول عام ٢٠٣٠ في صدارة الإطار الذي تستند إليه أهداف التنمية المستدامة[٢٠]. ونظراً للقيود الطبيعية أمام نظم إنتاج الغذاء في العديد من البلدان، فإن بلوغ هذه الأهداف سينطوي على جهود ضخمة من أجل تحسين تقاسم الغذاء المتاح والحد من إجمالي الغذاء المهدر على الصعيد العالمي. وتعاني العديد من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من ارتفاع مستويات نقص التغذية. ووفقاً لبرنامج الغذاء العالمي[٢١]، فإن البلدان العشرة التي يوجد فيها أكبر عدد من الأشخاص الذين تفيد التقارير بأنهم يواجهون أزمة انعدام الأمن الغذائي أو ما هو أسوأ من ذلك[٢٢]، هي كلها من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

---

(١٨) UNCTAD, 2016, *Cocoa Industry: Integrating Small Farmers into the Global Value Chain*, UNCTAD/SUC/2015/4, New York and Geneva.

(١٩) انظر الحواشي ١ و٢ و٣.

(٢٠) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٥، منظمة الأغذية والزراعة وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، روما.

(٢١) World Food Programme, 2017, *Global Report on Food Crises 2017*, Rome.

(٢٢) البلدان العشرة هي: إثيوبيا وأفغانستان والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وزمبابوي والسودان وملاوي ونيجيريا واليمن. وهذه البلدان مصنفة في المرحلة ٣ وما فوقها، أي أنها في حالة أزمة (المرحلة ٣)، أو حالة طوارئ (المرحلة ٤) أو حالة مجاعة (المرحلة ٤) حسب التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي.

٢٧- ويمثل ارتفاع أسعار الغذاء عبئاً ثقيلاً على الفقراء وعلى المشتري الصافي للأغذية من الأسر المعيشية التي تنفق النسبة الأكبر من دخلها على الغذاء، مما يهدد الجهود التي تبذلها البلدان مع هذه الأسر المعيشية من أجل القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠ (الشكل ٤). وبالنسبة لشريحة السكان الأشد فقراً، فإن ذلك يؤدي في الغالب إلى سوء التغذية ونقصها[٢٣]. وعلى سبيل المثال، أدت أزمة الغذاء في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ إلى حالات من الاضطراب العام وأعمال الشغب في أكثر من ٣٠ بلداً نامياً[٢٤]. ودفع الارتفاع في أسعار الغذاء ٤٤ مليون شخص إضافيين إلى ما دون خط الفقر المتمثل في ١,٢٥ دولار يومياً بعد حزيران/يونيه ٢٠١٠، مما شكل ضربة قاسية لتحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

الشكل ٤

صافي مجموع تجارة الأغذية، ٢٠١٤/١٥

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

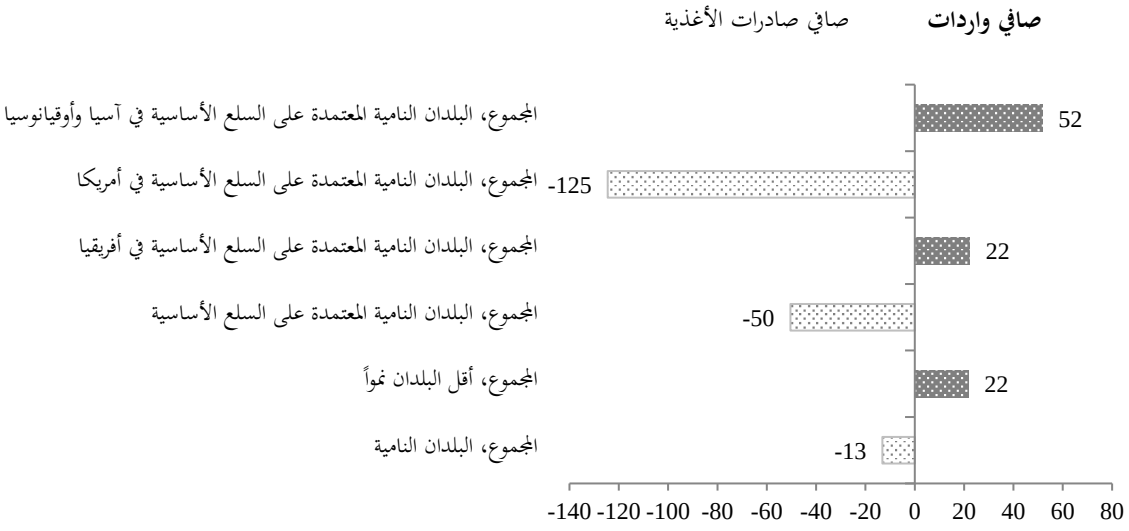

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد

ملاحظة: البلدان المستوردة الصافية للأغذية لها رصيد إيجابي

٢٨- وبالمثل، تعتبر إمكانية الحصول على الطاقة محدودة وتحتاج إلى توزيعها بشكل أكثر إنصافاً من أجل ضمان إمكانية حصول الجميع على الطاقة. وتعد الحالة في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية مثيرة للقلق فعلاً، وخاصة في أفريقيا. فالبلدان الأفريقية النامية المعتمدة على السلع الأساسية لديها أقل معدلات الحصول على الكهرباء (الشكل ٥)، بنسبة ٣٨ في المائة فقط، مقارنة بمعدل الحصول على الكهرباء لدى جميع البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وهو ٦٢ في المائة والمتوسط العالمي وهو ٨٥ في المائة.

(٢٣) ومع ذلك، فإن تحركات الأسعار المحلية لا تتبع بالضرورة تحركات الأسعار الدولية وخاصة في البلدان النامية، بسبب سياسات دعم الغذاء والتفاوتات في تكاليف النقل والتخزين.

(٢٤) UNCTAD, 2013, *Commodities and Development Report. Perennial Problems, New Challenges and Evolving Perspectives*, UNCTAD/SUC/2011/9, New York and Geneva.

الشكل ٥

إمكانية الحصول على الكهرباء في عام ٢٠١٤

(النسبة المئوية)

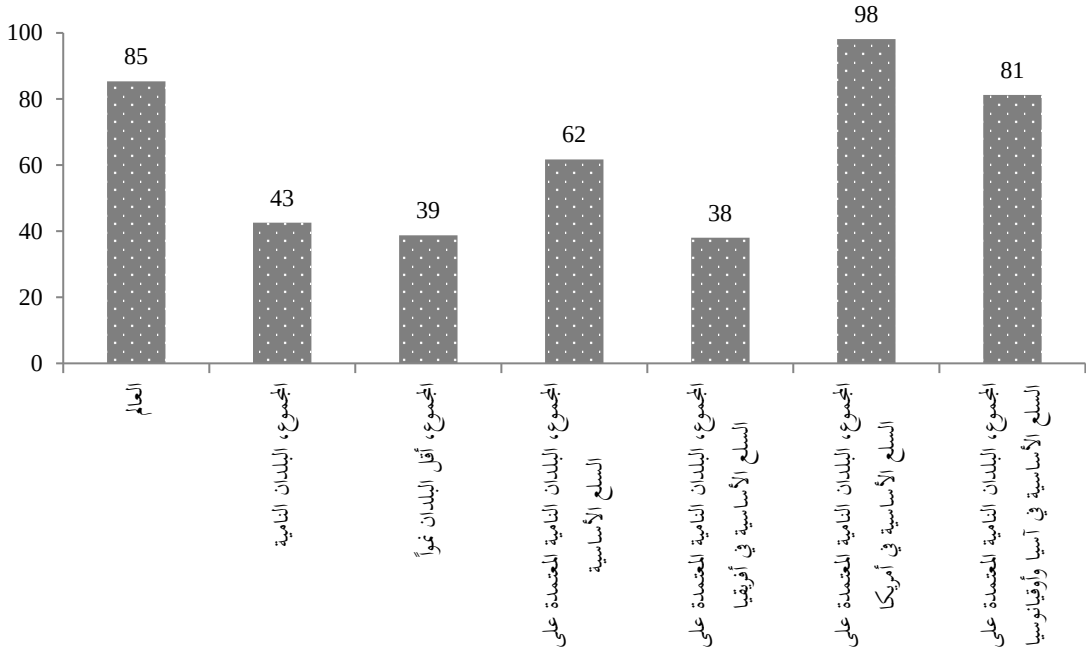

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

٢٩- وتعد أسعار الطاقة المرتفعة التي لا يمكن التنبؤ بها ضارة بشكل خاص للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. والآثار المباشرة لارتفاع أسعار الطاقة على هذه الاقتصادات تتفاوت بشدة حسب تكوين الصادرات والواردات لفرادى البلدان. فالبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية التي تعد مصدراً صافياً للوقود تتحسن شروطها الخاصة بالتبادل التجاري، مثل السنوات الست السابقة على عام ٢٠٠٨، ولكن بلداناً أخرى من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية تعاني من تدهور شروط التبادل التجاري عندما ترتفع أسعار الطاقة، لأنها مستورد صاف للوقود. وهذا ما حدث مثلاً في عام ٢٠٠٨ للبلدان التي تصدر غالباً منتجات زراعية مدارية لم تعوض الزيادة في أسعارها الزيادة في تكاليف استيراد الوقود.

٣٠- وفضلاً عن ذلك، فإن الأثر السلبي الذي يتركه ارتفاع أسعار السلع الأساسية على السلع الاستهلاكية غالباً ما يفوق أية آثار إيجابية للإيرادات التي يحققها المنتجون في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية[٢٥]. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن عدداً من هذه البلدان تعد مشترياً صافياً للأغذية (الشكل ٤). ولا يستفيد الفقراء عموماً من فائض الدخل المرتبط بارتفاع إيرادات الصادرات، فيما يرون التكلفة المحلية للغذاء والطاقة ترتفع. ونتيجة لذلك، فإن إجمالي أثر الرفاه لارتفاع أسعار السلع الأساسية قد يكون سلبياً حتى في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

(٢٥) UNCTAD, 2013, *Commodities and Development Report. Perennial Problems, New Challenges and Evolving Perspectives*, UNCTAD/SUC/2011/9, New York and Geneva.

باء- إضافة القيمة إلى السلع الأساسية

٣١- إن الاعتماد على صادرات السلع الأساسية يصعِّب على البلدان النامية المعتمدة على هذه السلع تحقيق النمو الطويل الأجل، على النحو الوراد أعلاه، وخاصة من خلال استراتيجية للنمو الصناعي. وفضلاً عن ذلك، فإن تنظيم سلاسل القيمة بين البلدان المتقدمة والنامية يعمق تهميش البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في التجارة الدولية ويبرز الصعوبات التي تواجهها هذه البلدان في تنويع اقتصاداتها.

٣٢- وبينما أشارت النماذج المبكرة للتنمية الاقتصادية إلى أن البلدان النامية يمكن أن تستخدم هباتها من الأرض والعمالة الوافرتين نسبياً لتطوير صناعاتها، فقد ثبت أن هذا الأمر غير واقعي بالنسبة لمعظم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. فغالباً ما تكون الروابط بين الصناعات المتعلقة بالسلع الأساسية وباقي الاقتصاد ضعيفة أو غير موجودة؛ ومن ثم لا توجد آثار جانبية فيما بين قطاع السلع الأساسية والقطاع الصناعي. وفضلاً عن ذلك، فإن تقلب الإيرادات من قطاع السلع الأساسية وكذلك تفشي عدم الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي لم يسمحا لغالبية البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية ببلوغ مستويات هامة من التصنيع. ويتخذ هذا الوضع درجة حادة على وجه الخصوص في أفريقيا حيث تعد البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية أقل تصنيعاً حتى من مجموع أقل البلدان نمواً (انظر الجدول).

القيمة المضافة الزراعية والصناعية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠١٥

	القيمة المضافة، ٢٠١٥ (بمليارات دولارات الولايات المتحدة)		*القيمة المضافة، ٢٠١٥ (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)*	
	الزراعة	*الصناعة*	*الزراعة*	*الصناعة*
المجموع، البلدان النامية	٢٨٨ ٠٩٢	١ ١٩٥ ٢٧٧	٩	٣٨
المجموع، أقل البلدان نمواً	١٩٥	٢٧٣	٢٢	٣١
المجموع، البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية	٥٩٣	٢ ٣٨٩	٨	٣٤
المجموع، البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في أفريقيا	٢٨٨	٤٠٣	٢٠	٢٩
المجموع، البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في أمريكا	١٩٨	٩٥٣	٦	٢٩
المجموع، البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في آسيا وأوقيانوسيا	١٠٨	١ ٠٣٣	٥	٤٦

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

جيم- أوجه عدم كفاءة الموارد وآثارها على التنمية

العبء البيئي غير المستدام لسوء إدارة السلع الأساسية

٣٣- إن إنتاج واستهلاك السلع الأساسية يغيران النظم الإيكولوجية سريعاً وعلى نطاق واسع، وخاصة استجابة للطلب المتزايد على الغذاء والخشب والمعادن والوقود[٢٦]. وفي البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، دمرت هذه التغيرات العديد من النظم الإيكولوجية وزادت من خطر الكوارث الطبيعية وأحدثت اضطراباً مناخياً في الوقت ذاته. ويمكن لهذه الآثار بدورها أن تؤثر بشدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الأهداف ١٢ و١٤ و١٥[٢٧].

٣٤- ويؤدي إنتاج الغذاء والخشب إلى استغلال الأرض بكثافة، مما يسفر عن تدهور القدرة الإنتاجية الزراعية وكذلك الجودة البيئية[٢٨]. ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة، فإن حوالي ٢٥ في المائة من جميع الأراضي هي بالفعل متدهورة بشدة أو تتدهور سريعاً. فيما تعد ٤٤ في المائة متدهورة بدرجة متوسطة، و١٠ في المائة فقط من الأراضي تشهد تحسناً[٢٩].

٣٥- وتسهم أنشطة التعدين أيضاً في التلوث. فاستخراج الفلزات والمعادن يترك آثاراً متنوعة على البيئة، مثل إطلاق مركبات سامة أو حمضية في المياه والتربة والهواء[٣٠]. وعلى سبيل المثال، فإن استخراج مادة مخصبة مثل الفوسفات غالباً ما يحفز إطلاق فلزات ثقيلة ونويدات مشعة. ويسفر هذا الاستخدام الزائد عن قدر كبير من تلوث المغذيات بما في ذلك فرط المغذيات، والمواد الجسيمية الدقيقة، وتحمض المياه السطحية. ويُترجم ذلك إلى فقدان التنوع البيولوجي وزيادة انبعاثات غازات الدفيئة بسبب إنتاج أكسيد النيتروجين[٣١].

٣٦- ويمثل استخراج واحتراق الوقود الأحفوري مصدراً رئيسياً آخر للتلوث، باعتباره أكبر مساهم في تغير المناخ البشري المنشأ. وبالإضافة إلى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، يُحدث استهلاك الوقود الأحفوري انبعاثات من الملوثات الحمضية فضلاً عن إطلاق جسيمات صغيرة وغير ذلك من الملوثات السامة الضارة بصحة الإنسان. ومن ثم يشكل تحسين إدارة السلع الأساسية من الوقود أولوية رئيسية ضمن الإجراءات العاجلة اللازمة لمكافحة تغير المناخ (الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة).

---

(٢٦) Millennium Ecosystem Assessment, 2005, *Ecosystems and Human Well-Being: Synthesis*, Island Press, Washington D.C.

(٢٧) انظر الحاشية ٣.

(٢٨) United Nations Environment Programme (UNEP), 1997, *World Atlas of Desertification*, 2nd ed., Arnold, London.

(٢٩) منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١١، *حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة، إدارة النظم المعرضة للخطر*. منظمة الأغذية والزراعة وEarthscan، روما ولندن.

(٣٠) UNEP, 2013, *Metal recycling: Opportunities, Limits, Infrastructure. A Report of the Working Group on the Global Metal Flows to the International Resource Panel*, Paris.

(٣١) UNEP, 2014, *Assessing Global Land Use: Balancing Consumption with Sustainable Supply. A Report of the Working Group on Land and Soils of the International Resource Panel*, Paris.

التحدي المتمثل في أوجه انعدام كفاءة الموارد في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية

٣٧- بالنسبة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، تتسم الحالة بقدر أكبر من التحدي، حيث تحتاج هذه البلدان أيضاً إلى توقع أثر ما تستهلكه هي نفسها من الموارد. وقد تزايد مستوى استهلاك السلع الأساسية باطراد في العقود الأخيرة، واقترن ذلك بأثر هائل على البصمة التي تتركها الأنشطة البشرية. ويقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن كمية المواد المستخرجة عالمياً قد زادت بثمانية أضعاف في الفترة ما بين عامي ١٩٠٠ و٢٠٠٥، نتيجة للنمو الاقتصادي والديمغرافي(٣٢). وتشير البيانات عن إنتاجية المواد إلى أن الفصل النسبي لاستخراج المواد عن نمو إجمالي الناتج المحلي قد لوحظ على الصعيد العالمي، ولكنه لم يكن كافياً لمنع الاتجاه المتزايد باستمرار في استهلاك السلع الأساسية.

٣٨- وستواصل هذه العوامل الضغط على الطلب من السلع الأساسية في السنوات المقبلة، مع استمرار الزيادة السكانية والتوسع الاقتصادي في العالم(٣٣). وتتوقع الأمم المتحدة أن يصل عدد سكان العالم في عام ٢٠٥٠ إلى ١٠ مليارات شخص، أي أكثر من عددهم في عام ٢٠١٥ بنسبة ٣٣ في المائة. ونتيجة لذلك، يتوقع أن يبلغ استخراج المواد العالمي السنوي ١٨٣ مليار طن بحلول عام ٢٠٥٠، أي أكثر من ضعف حجمه في عام ٢٠١٥(٣٤).

٣٩- وسيشكل حشد كميات من المواد بهذا الحجم تحدياً متزايداً للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. ويمكن أن تصبح حالات النقص في السلع الأساسية مسألة متكررة، مما يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان، اللازمة للقضاء على الفقر والجوع. وعلى سبيل المثال، ستحتاج البلدان النامية إلى التعامل مع نقص محتمل في الأسمدة الضرورية لزيادة الإنتاجية الزراعية في هذه البلدان، على الرغم من آثارها السلبية المحتملة على النظم الإيكولوجية عند استعمالها بشكل غير سليم(٣٥).

٤٠- وبالمثل، فإن الخامات والمعادن محدودة ومركزة في الغالب في بضعة بلدان فحسب(٣٦). ولكن من غير المتوقع حدوث نقص بحلول عام ٢٠٣٠ نظراً لأن أغلبها يمكن إعادة تدويره. ومع ذلك، فإن ارتفاعاً محتملاً في الأسعار يمكن أن يؤثر على التنمية الصناعية، إذا لم يتمكن العرض من مجاراة الطلب. ويمكن أن يؤثر ذلك على نشر هياكل أساسية على نطاق واسع في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية حيث تتطلب مدخلات كبيرة من هذه الفئة من السلع الأساسية.

(٣٢) UNEP, 2011, *Decoupling Natural Resource Use and Environmental Impacts from Economic Growth. A Report of the Working Group on Decoupling to the International Resource Panel*, Paris.

(٣٣) F Krausmann, S Gingrich, N Eisenmenger, KH Erb, H Haberl and M Fischer-Kowalski, 2009, Growth in global materials use, GDP and population during the 20th century. *Ecological Economics*, 68(10):2696–2705.

(٣٤) H Schandl, S Hatfield-Dodds, T Wiedmann, A Geschke, Y Cai, J West, D Newth, T Baynes, M Lenzen and A Owen, 2016, Decoupling global environmental pressure and economic growth: Scenarios for energy use, materials use and carbon emissions. *Journal of Cleaner Production*, 132:45–56.

(٣٥) K Senthilkumar, A Mollier, M Delmas, S Pellerin, and T Nesme, 2014, Phosphorus recovery and recycling from waste: An appraisal based on a French case study. *Resources, Conservation and Recycling*, 87:97–108.

(٣٦) UNEP, 2015, *International Trade in Resources: A Biophysical Assessment, Report of the International Resource Panel*, Paris.

٤١- ويظل العرض من فلزات مثل الإنديوم والبلاتين والروديوم والنيوديميوم غير مؤكد أيضاً، رغم تعبئتها بكميات أقل. ويمكن أن يؤثر ذلك على أسعارها ويكبح النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط عن طريق تأخير التوسع في الاقتصاد خفيض الكربون، حيث تُستخدم هذه العناصر في التكنولوجيات خفيضة الكربون مثل الخلايا الشمسية الكهروضوئية والبطاريات والتوربينات[٣٧]. وستمثل زيادة تكلفة الطاقة المتجددة معوقاً للبلدان الأقل تقدماً في مجال مراعاة اقتصاداتها للبيئة، وخاصة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

رابعاً- توصيات سياساتية: البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠

ألف- القضاء على الجوع من خلال الإنتاج المستدام للغذاء من قبل صغار المزارعين

٤٢- إن القضاء على الفقر والجوع أمر ممكن، ولكنه يستلزم إعادة التفكير في أسلوب إنتاج الغذاء وإدارته. ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة[٣٨]، فإن العديد من الاستثمارات الأخرى ضرورية لتستهدف على وجه التحديد الأمن الغذائي وتغذية من يعانون الفقر المدقع، وهم في الغالب من أهل الريف. وتقدر المنظمة أنه يلزم ضخ ٢٦٥ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً كاستثمارات إضافية في الفترة ما بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٣٠ من أجل القضاء على الجوع؛ ويعادل ذلك ٠,٣١ في المائة من إجمالي الناتج المحلي عالمياً.

٤٣- ويتعين أن تركز هذه الاستثمارات على قطاعي الحماية الاجتماعية والتنمية المراعية لمصالح الفقراء. وينبغي أن تساعد السياسات المزارعين وغيرهم من الأسر المعيشية الريفية الفقيرة في التغلب على القيود المالية وتحسين مواجهة المخاطر، بما يؤثر مباشرة على الإنتاج والاستثمارات في مجال الغذاء. فيتعين عليها تحديداً دعم أصحاب الحيازات الصغيرة ليصبحوا أكثر إنتاجية باعتبارهم لاعبين رئيسيين في مجال الأمن الغذائي[٣٩]. وتُظهر الممارسات الجيدة في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية أن السياسات التي تركز على أصحاب الحيازات الصغيرة يمكن أن تقلل من الجوع وسوء التغذية والفقر. ومن بين الممارسات الجيدة الرئيسية[٤٠]، يلزم اعتبار بعضها أولويات فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. فمن الضروري مثلاً تهيئة بيئة مواتية على الصعيد الوطني من خلال سياسات اقتصادية سليمة وقابلة للتنبؤ، وإطار مستقر على صعيد الاقتصاد الكلي، ونظم آمنة لحيازة الأرض، وهياكل أساسية ملائمة. ومعالجة العجز الكبير للهياكل الأساسية في المناطق الريفية، من خلال الشراكات الفعالة وجيدة التصميم بين القطاعين العام والخاص مثلاً، قد ثبت أنها مفيدة للتنمية الزراعية في العديد من البلدان النامية.

(٣٧) UNEP, 2013, *Environmental Risks and Challenges of Anthropogenic Metals Flows and Cycles. A Report of the Working Group on Global Metal Flows to the International Resource Panel*, Paris.

(٣٨) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٥، منظمة الأغذية والزراعة وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، روما.

(٣٩) UNCTAD, 2015, *Commodity and Development Report. Smallholder Farmers and Sustainable Commodity Development*, New York and Geneva.

(٤٠) المرجع نفسه.

٤٤- وتعد القيادة السياسية القوية المهتمة بالزراعة في الحيازات الصغيرة ضرورية لكي يصبح أصحاب تلك الحيازات حجر الزاوية في التنمية الزراعية في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. ويظهر ذلك جيداً من خلال مثال إدراج برنامج القضاء على الجوع الذي يركز على أصحاب الحيازات الصغيرة في الاستراتيجية الحكومية للبرازيل. ويتطلب هذا النوع من التركيز السياساتي، ضمن عناصر أخرى، زيادة كبيرة في الالتزامات المتعلقة بالميزانية للزراعة ولمجال زراعة الحيازات الصغيرة. وفضلاً عن ذلك، فإن مساندة منظمات للمزارعين تتسم بقدر أكبر من القوة والمهنية بإمكانها تمكين فرادى أصحاب الحيازات الصغيرة من تجميع طلبهم للمدخلات وكذلك إنتاجهم من أجل تعزيز قوتهم التفاوضية. وذلك من شأنه أن يساعد أيضاً أصحاب الحيازات الصغيرة على تحسين اندماجهم في الأسواق العالمية المتزايدة التعقيد.

٤٥- ويمكن أيضاً لتكييف العلم، والتكنولوجيا، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وفق احتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة أن يحقق فارقاً حقيقياً حيث تؤثر هذه الأمور على تقدمهم نحو زيادة الإنتاجية والاستدامة البيئية. وعلى وجه الخصوص، فإن إمكانية الحصول على التكنولوجيات النقالة يعد ضرورياً، حيث تُستخدم لتوفير معلومات عن السوق والأسعار، وتساعد أصحاب الحيازات الصغيرة على التواصل مع العناصر الفاعلة في السوق، وتيسر إمكانية الحصول على الخدمات الزراعية. ومن ثم يتعين إيلاء الأولوية للارتقاء بإمكانية الاتصال في المناطق الريفية.

٤٦- وفيما يتعلق بإمكانية الحصول على التمويل، يبدو أن وضع أصحاب الحيازات الصغيرة غير موات على وجه الخصوص، بما يستدعي نشر أدوات التمويل المبتكرة المكيفة حسب احتياجاتهم. وفضلاً عن ذلك، ثمة حاجة ملحة لسد ثغرة الاستثمار الكبيرة، حيث يعتمد أصحاب الحيازات الصغيرة على التمويل الخارجي الذي يتسم بقدر كبير من التقلب (بما فيه المساعدات). ويتطلب ذلك تعزيز التعبئة المحلية للموارد المالية المخصصة للتنمية الزراعية. ويستلزم أيضاً تطوير آليات تمويل مبتكرة، مثل التمويل بموجب سندات التخزين وبيع الديون، وكذلك أدوات إدارة المخاطر مثل التأمين المستند إلى المؤشرات ضد تقلبات الطقس والزراعة التعاقدية.

٤٧- وعلى الصعيد الإقليمي، يلزم الارتقاء بالتعاون، مع مراعاة الأولويات الرئيسية التالية من أجل مساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة:

(أ) الهياكل الأساسية ومرافق التخزين على الصعيد الإقليمي، بما يشمل الاحتياطات فوق الوطنية من الحبوب لأغراض الطوارئ؛

(ب) تعزيز الاختصاص الإقليمي في مجال سلاسل القيمة الزراعية داخل التكتلات الإقليمية استناداً إلى الميزة النسبية لكل بلد عضو وإلى سياسة تجارية مشتركة؛

(ج) بناء شراكات إقليمية بين القطاعين العام والخاص من أجل نشر أفضل الممارسات الموجودة لأصحاب الحيازات الصغيرة.

٤٨- وعلى الصعيد الدولي، يلزم القيام بالمزيد من أجل تحسين مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الإنتاج والتجارة المستدامين للسلع الأساسية. ويمكن أن تتضمن المبادرات معالجة التشوهات في الأسواق الزراعية الهامة بالنسبة للبلدان التي تعتمد بشدة على زراعة الكفاف، مثل سوق القطن. ويتعين أيضاً المطالبة بضمان مصالح أصحاب الحيازات الصغيرة في معاهدات الاستثمار الدولية عندما تتفاوض الدول والمستثمرون على عقود الاستثمار. وبالمثل، ينبغي مراعاة مصالح أصحاب الحيازات الصغيرة بقدر أكبر عند صياغة اللوائح التنظيمية المتعلقة بأسواق السلع

الأساسية. ومن بين أمور أخرى، سيستلزم ذلك زيادة شفافية الأسواق وتوفير بيانات أفضل في التوقيت المناسب بشأن كل حلقة من حلقات سلسلة القيمة الخاصة بالسلع الأساسية.

٤٩- وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لمركزية الزراعة في عملية تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على سوء التغذية، يلزم تخصيص نصيب أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية للتنمية الزراعية والريفية. ويتعين أن يشتمل هذا الجهد على زيادة تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ المقدم إلى أصحاب الحيازات الصغيرة لأغراض الزراعة المراعية للبيئة. ومن هذا المنظور، يلزم زيادة المساءلة ورصد التقدم المحرز بشأن الالتزامات الرئيسية وتعهدات التمويل الخاصة بأصحاب الحيازات الصغيرة. ويتعين تعزيز النظم الإحصائية على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، وينبغي استحداث أدوات إحصائية مناسبة من أجل قياس مدى الوفاء بالتعهدات وكيفية إفادتها أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الزراعية بوجه عام.

باء- تعزيز القدرة على التكيف لدى البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية

٥٠- نظراً للمسائل المحددة التي تتعامل معها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية (انظر الفصل الثاني - باء) والقيود التي تواجهها في مجال الحد من الفقر والجوع، يتعين أن تكون هذه البلدان محور جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن ثم، تمثل ثلاثة مجالات ذات أهمية بالنسبة لهذه البلدان أولوية للحكومات وشركائها الدوليين.

التكيف مع انخفاض أسعار السلع الأساسية وزيادة تقلبات الأسعار

٥١- تشهد أسعار المعادن والوقود والسلع الأساسية الغذائية والزراعية اتجاهاً نزولياً منذ عدة سنوات. وتعد هذه التطورات مضرة للمنتجين وخاصة في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. ومن أجل التخفيف من حدة الآثار السلبية لانخفاض الأسعار على التنمية في هذه البلدان، يمكن تنفيذ عدد من التدابير، على النحو التالي:

(أ) الابتعاد عن الاعتماد التاريخي على الزراعة ومنتجات التعدين إلى معالجة السلع الأساسية (انظر أدناه)؛

(ب) تقليل تكاليف الإنتاج الزراعي وزيادة الإنتاجية من أجل ضمان تنافسية البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في الأسواق الدولية لهذه السلع. وعلى وجه الخصوص، تحتاج هذه البلدان إلى الحصول على أصول إنتاجية منخفضة التكاليف وائتمان يمكنها تحمل تكلفته. وفضلاً عن ذلك، يتعين تقديم المساعدة لضمان أن يكون لدى هذه البلدان المهارات والقدرات المطلوبة لدخول أسواق السلع الأساسية.

(ج) معالجة مشاكل إعادة التوزيع من أجل ضمان استفادة غالبية السكان من الثروة التي يحققها قطاع السلع الأساسية.

(د) تحسين تخصيص الموارد، ومنح الأفضلية للاستثمار في القطاعات الإنتاجية وليس الاستهلاك، وهو ما من شأنه مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على تنويع اقتصاداتها والحد من اعتمادها على صادرات هذه السلع؛

(هـ) اعتماد استراتيجية طويلة الأجل تساعد هذه البلدان على التكيف مع تذبذب أسعار السلع الأساسية. ومن الحيوي أيضاً الادخار في الأوقات الجيدة للتمكن من تجاوز الأوقات الصعبة عندما تتراجع الأسعار.

التنويع الاقتصادي

٥٢- يمثل التنويع بعداً رئيسياً في قدرة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على التكيف مع صدمات الأسعار، حيث يتيح لها الحصول على إيرادات من مصادر مختلفة وتطوير نُهُج نمو أكثر شمولاً. ومن بين استراتيجيات التنويع الثلاث (الأفقية والرأسية وغير المستندة للسلع الأساسية)، فإن التنويع الأفقي قد لا يساعد البلدان المذكورة في التقليل إلى الحد الأدنى من آثار تقلبات الأسعار، بينما يمكن للتنويع الرأسي والتنويع غير المدفوع بالسلع الأساسية أن يساعدا على الحد من تأثر هذه البلدان بعدم استقرار السوق العالمية. وهذه الأنواع من التنويع تتطلب استيفاء عدة شروط، منها بشكل خاص تهيئة بيئة مواتية تعزز الاستثمار والتجارة والتنمية الصناعية؛ وتحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي وفي الميدان السياسي؛ ووجود نظام حوكمة يراعي اعتبارات التنمية.

استراتيجيات إدارة المخاطر القائمة على السوق

٥٣- تتيح الاستراتيجيات القائمة على السوق، بما فيها آليات إدارة المخاطر المالية، للبلدان ووكلائها الاقتصاديين حماية أنفسهم من عدم اليقين المتعلق بأسعار السلع الأساسية. ولم تُستخدم هذه الاستراتيجيات بعد على نطاق واسع في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، نظراً لمسائل منها عدم الإلمام بهذه الأدوات وضعف الأطر المؤسسية والقانونية. ويشكل عدم وجود معلومات ذات صلة وسجلات تاريخية عقبة رئيسية أيضاً أمام الارتقاء بهذه الأدوات في البلدان المذكورة.

٥٤- ويستلزم اكتساب الخبرات في مجال استخدام أدوات إدارة المخاطر القائمة على السوق استثمارات كبيرة من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وشركائها في التنمية من أجل بناء القدرات البشرية والمالية. وخبرات بلدان مثل شيلي والمكسيك اللتين حققتا بعض النجاح في استخدام هذه الأدوات يمكن أن تكون جديرة بالدارسة.

تحسين إدارة الموارد الطبيعية

٥٥- يمكن لتحسين الشفافية والمساءلة في سلسلة القيمة للسلع الأساسية أن يعزز التنمية في قطاع هذه السلع. وهناك أهمية بالغة في بذل جهود ترمي إلى الإفصاح عن المعلومات على طول سلاسل القيمة من نقطة الإنتاج إلى كيفية مرور الإيرادات عبر الأجهزة الحكومية، وكيف يستفيد منها السكان عموماً. وعقب المبادرات التي وُضعت من خلال مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، يلزم بذل المزيد من الجهود لضمان منح التراخيص والعقود وتسجيلها بطريقة شفافة. وذلك من شأنه السماح للجمهور بإمكانية الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالكيانات التي يتعين أن تستفيد من تلك العمليات وما يقابل ذلك من الترتيبات المتعلقة بالمالية العامة والترتيبات القانونية، وكذلك مساهمة قطاع الموارد الطبيعية في الاقتصاد بما يشمل إيجاد الوظائف بشكل مباشر وغير مباشر.

جيم- زيادة كفاءة الموارد الطبيعية كمحرك للتحول الاقتصادي والاجتماعي

٥٦- إن البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية يتعين أن تكون في صدارة العملية العالمية للتحول الاجتماعي-الاقتصادي اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إزالة العقبات أمام تحقيق المكاسب من كفاءة الموارد

٥٧- من أجل تعزيز الإدارة المستدامة للسلع الأساسية في البلدان النامية المعتمدة على هذه السلع، يلزم العمل على الإزالة التدريجية للعقبات الرئيسية التي تعوق تحقيق المكاسب من كفاءة الموارد. وسيقلل ذلك من الضغط على أسواق السلع الرئيسية، بينما يحفز الابتكار في الوقت نفسه. ومن بين المسائل الرئيسية المتعلقة بمكاسب كفاءة الموارد، يلزم إيلاء الأولوية لبعضها مثل التدخلات العامة اللازمة لضمان التسعير السليم للسلع الأساسية، على النحو المبين في حالة الوقود الأحفوري. فمن دون أسعار سليمة للكربون، لن يكون هناك حافز مناسب لتحسين كفاءة استخدام الوقود وتطوير أشكال الطاقة المتجددة. ويمكن لوفورات الحجم أيضاً أن تشكل حاجزاً أمام اعتماد التكنولوجيات الجديدة التي تعد مفيدة للحد من كمية السلع الأساسية المستخدمة وما يرتبط بها من عوامل خارجية سلبية. وقد لا تكون التكنولوجيات الجديدة قادرة على المنافسة مع تلك القائمة إلا إذا تلقت الدعم من الحكومات، على الأقل خلال مرحلتها الأولى. ونتيجة لذلك، قد يكون الدعم العام ضرورياً لتعزيز ظهور هذه التكنولوجيات الجديدة مع الحد في الوقت نفسه من مخاطر التقيّد التكنولوجي والمنافسة غير الكافية. ومن المجالات الأخرى التي يتعين معالجتها على سبيل الأولوية عوائق التجارة والاستثمار التي يمكن أن تمنع نشر التكنولوجيات الخضراء الضرورية من أجل الإدارة المستدامة للسلع الأساسية.

تعزيز سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين

٥٨- تستند الإدارة المستدامة للسلع الأساسية إلى التطبيق الفعال للنُهُج المنظمة التي تستهدف الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويعد إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، الذي اعتمد في مؤتمر ريو+٢٠ في عام ٢٠١٢، آلية رئيسية لتحقيق النقلة المنشودة في مجال التحول الاجتماعي والاقتصادي من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للسلع الأساسية. وهو يشكل إطاراً مشتركاً للمبادرات القائمة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وكذلك منبراً للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية لتبادل ما لديها من خبرات وأفضل الممارسات في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين مع الشركاء الآخرين من البلدان النامية والمتقدمة.

٥٩- ويعد برنامج الإنتاج الأنظف والكفء في استخدام الموارد أحد المبادرات التي يتعين تكرارها بصورة منهجية أكثر في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. فهو يسعى إلى تحسين الإنتاجية الصناعية مع القيام في الوقت نفسه بتقليل اعتماد الصناعة على الموارد الطبيعية والحد من التلوث. وتمثل مبادرات "اقتصاد التدوير" نُهُجاً أخرى ذات أهمية للإدارة المستدامة للسلع الأساسية. وتروج لها على الصعيد الدولي جهات منها الصين واليابان والمفوضية الأوروبية. وتهدف إلى جمع الأعمال التجارية والحكومات والمدن والجامعات معاً من أجل تقليل استخدام المواد وزيادة تدويرها واسترجاعها إلى الحد الأقصى في الإنتاج والاستهلاك. وعلى سبيل المثال، اعتمدت المفوضية الأوروبية مجموعة إجراءات اقتصاد التدوير في عام ٢٠١٥،

من أجل تحفيز الانتقال الأوروبي إلى اقتصاد التدوير، حيث تُستخدم الموارد بطريقة أكثر استدامة. وينطوي وضع هذه النُهُج على مزيج من اللوائح التنظيمية والحوافز لتشجيع المزيد من التدوير وإعادة الاستخدام، من أجل تقليل البصمة البشرية، مع تعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد الوظائف في الوقت نفسه.

٦٠- وقد وضع عدد من البلدان إطاراً لسياساتها المتعلقة بكفاءة الموارد من خلال نهج "تقليل النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها". وهو يشكل المكون الأساسي لتحالف كفاءة الموارد لمجموعة الدول السبع، الذي أُنشئ في عام ٢٠١٥ كمنبر لتبادل المعارف. ويمكن لكل بلد أن يطور أنشطة متنوعة في إطار نهج تقليل النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها، الذي يُعطى رؤية متسقة لإدارة السلع الأساسية من "المهد إلى اللحد"[٤١]. ويتعين أن تشترك البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية بنشاط أكبر في التطبيق العالمي لهذا النهج.

(٤١) تحليل المهد إلى اللحد هو أسلوب يُستخدم لتقييم الآثار البيئية المرتبطة بمختلف مراحل حياة منتج ما (من استخراج المادة الخام إلى جميع مراحل التجهيز والتصنيع وإعادة التدوير أو التخلص).